



الغالبية لأجل القانون الانتخابي ٣/٢ البلدي والمحلي للمهاجرات و المهاجرين

٥ من ٦ خمسة من أصل ستة أطراف أحزاب سياسية في مجلس بلدية فرايبورغ يطالبون بتعديل قانون الانتخاب البلدي والمحلي.

بتاريخ 2008/03/11م، تم إصدار بيان في مجلس مدينة فرايبورغ البلدي من قبل كتل الأحزاب التالية :
سوسيل ديمقراطي. حزب الخضر/ شبيبة فرايبورغ. اللوائح المستقلة. المنتخبين الأحرار. الحزب الليبرالي
الحزب. هذا وقد دعوا فيه، أعضاء هذه الأحزاب إلى تطبيق القانون الانتخابي البلدي والمحلي لجميع سكان
فرايبورغ بدون إستثناء.

إذ إن المشاركة المتساوية في الحقوق شرط وأساس التوافق السليم و التكامل الإجتماعي الصحيح.

ففي الوقت الذي يسمح لثلث المهاجرات و المهاجرين منذ عام 1993م. بالدخول في الإنتخابات البلدية و
المحلية، لإمتلاكهم الجنسيات الأوروبية، يبقى أكثر من 14 000 / اربعة عشرة ألف شخص في فرايبورغ بدون
تمثيل سياسي. أي محرومين من هذا الحق الشرعي والعادل.

في 17 من أصل 27 دولة من دول الإتحاد الأوروبي يوجد حق الانتخاب البلدي والمحلي للأجانب بغض
النظر عن جنسياتهم. حتى إنه يطبق و يمارس منذ عشرات السنوات بغير تخوف أو قلق.

قرار بلدية فرايبورغ، إشارة واضحة للديمقراطية و الإدماج الإجتماعي.

ولو كان توزيع الأحزاب السياسية الموجودة في مجلس فرايبورغ البلدي، حيث الأغلبية 3/2 ، موجودة على
المستوى الإتحادي الألماني، لكانت هناك الصلاحية والإمكانية لأجل تعديل القانون الأساسي.

هذا التعديل ضروري جدا، حتى يتمكن الكل من أداء هذا الحق و ممارسته بدون إستثناء. لأنه جرى في
الماضي تعديل هذا القانون لصالح مواطني الإتحاد الأوروبي فقط.

دائرة فرايبورغ الانتخابية 100% . سوف تنادي في العام 2009م. من جديد، جميع المواطنين والمواطنات
الأجانب المقيمين في مدينة فرايبورغ، لأجل خوض زمام الانتخاب الرمزي، الذي سيصادف في نفس التوقيت
مع إنتخابات البرلمان الأوروبي. الواقع في 2009/06/07م.

للتذكير أيضا!!!

في العام 2002 م. كانت هنا في فرايبورغ حملة إنتخابية رمزية و فريدة من نوعها، على المستوى الإتحادي
الألماني، إثناء الانتخاب البرلماني الألماني آنذاك. حيث تم إعطاء الأصوات في 10 عشرة مراكز إنتخابية
للاقتراع من قبل المهاجرات و المهاجرين.

للاتصال بنا على رقم الهاتف التالي: 0176-5158946.
أو على الإنترنت (www.wahlkreis100.de).

قرار هام

2008/03/11 م

صادر من بلدية فرايبورغ لأجل الحق الانتخاب.

يجب أن يُسمح لكل شخص، إختار مدينتنا كمرکز للعيش و الرزق بالانتخاب. المشاركة الفعالة تكوّن الإندماج الكامل، لذلك الحق الانتخابي البلدي و المحلي للجميع. المُدن و البلديات هي الأماكن، التي فيها و منها مراكز المواد التّموينية و السلع الحيوية بالطبع للقاطنين فيها، و حيث القيم الديمقراطية و المشاركة السياسية تُحيّا و تُعاصر و تُعرّف بشكل مباشر. المستوى البلدي هو النواة لمجتمعنا المؤلف ديموقراطياً، حيث الوعي الديمقراطي يتشكل و ينمو من خلال الحوار السياسي ضمن المنافسة الديمقراطية، التي بدورها تقويه. المهاجرات و المهاجرين الموجودين هنا في وطننا المانيا منذُ سنوات و عُقود، و هنا يدفعون الضرائب و يجتهدون لأجل بناء هذا البلد و المجتمع بمسئولية تامة في مجالات كثيرة. محرومين حتى الآن من حقوقهم الأساسية في المشاركة السياسية، فقط لأنهم أتوا من بلدان أخرى. مواطنو الدول الأخرى يعيشون عندنا بشكل وسطي منذ أكثر من (17) سبعة عشرة عاماً. هؤلاء الناس ليسوا على الدرب الى مجتمعنا بل وصلوا اليه منذ زمن بعيد. يُعرفون أنفسهم ضمن مُجتمعنا، فهم أحد أطراف مجتمعنا، هم ينتمون إليه.

نريدُ دعم الإندماج و التكامل من خلال التمكين في التعريف الإجتماعي. فالمساهمة المتساوية و العادلة هي أساس التعريف الصحيح.

Maastricht Vertrag/ الإتيافاق الموقع في ماس تريشت، أعطت الحق الانتخابي البلدي و المحلي لكل مواطني الإتحاد الأوروبي (EU)، حيثما أقاموا و سكنوا، و بذلك تمكنوا بالمشاركة السياسية.

وفي بلدان أوروبية كثيرة: (بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، إيرلاندا، هولندا، السويد، إستلاندا، ليتوانا، سلوفاكيا، هنغاريا). يحق للأجانب بالانتخاب بغض النظر عن أصله، أي بشكل مستقل عن جنسيته.

الحق الانتخابي البلدي و المحلي يقوي عندنا أيضاً المساهمة و المشاركة و بذلك الديمقراطية في مجتمعنا، و يؤكد على قيمة المساواة المضمونة دستورياً لكل الناس، و تُجرّد الأرضية العقائدية للنموذج الفكري العنصري و التمييزي. لذلك نحتاج الى حق المساهمة المتساوية للجميع الدائمين في المانيا و بشكل مستقل عن أصولهم.

الغالبية الساحقة في مجلس بلدية فرايبورغ تُطالب من خلال هذا القرار الجهات المختصة و المعنية بتعديل القانون الانتخابي البلدي. مُستقبلاً يجب أن يمتلك الحق الانتخابي في التصويت و الترشيح، كل شخص من دول خارج الإتحاد الأوروبي، عندما يصبح له أكثر من 0 خمس سنوات في الإقامة هنا. لجآن الأحزاب الموقعة على هذا القرار، تُطالب الحكومة الإتحادية و حكومة الإقليم بتعديل المادة رقم (28) ثمانية و عشرين من البند رقم (1) واحد في الدستور بحسب المطلوب.

(SPD) حزب سوسيال ديموقراطي (Junges Freiburg/die Grünen) حزب الخضر/فرايبورغ الشابة (FDP) الحزب الليبرالي (Freie Wähler) المنتخبين الأحرار (Unabhängige Listen) اللوائح المستقلة